التفضيل الاسم الظاهر وهو انما يرفع الضمير اللهم
الا ان يجعل من التقليل فتامل قوله اي الكلام الواقع
فيه والاولى الخ اشارة الى دفع ما يرد على المصنف من
ان ابلغ ان كان من البلاغة فبنا افعل التفضيل ح
وان كان جاريا على القياس لكونه صيغ من مصدر
فعل ثلاثي وهو بلغ لكن لا يصح الحمل لان البلاغة
انما يوصف بها الكلام والمتكلم دون المفرد اذ لم
يسمع كلمة بليغة والترشيح من قبيل المفرد وان
كان من المبالغة فاما ان يكون مصدر الفعل ٥
المزيد المبني للفاعل اعني بالغ فالبناء شاذ
لكون افعل التفضيل صيغ من مصدر الفعل الزايد
على الثلاثة وكذا لا يصح الحمل لان المبالغة
بهذا الاعتبار انما يوصف بها المتكلم ولا حديث
لنا عنه واما ان يكون مصدر الفعل المبني للمجهول
اعني بولغ فيه فالحمل وان كان صحيحا لكون المبالغة
ليست وصف المتكلم لكن في البناء شذوذ من ٥
وجهين بنا افعل التفضيل من مصدر الفعل
الزايد على الثلاثة وكونه مبنيا للمجهول ٥٠
فتلخص ان الملازم اما عدم صحة البنا او عدم
صحة الحمل وعدم صحتهما وحاصل الجواب
الذي اشار اليه الشم المحقق بقوله اي الكلام الواقع

فيه

فيه اختيار الاول وعدم تسليم ان ابلغ وصف للترشيح
نفسه حتى يلزم ما تقدم بل هو وصف للكلام الواقع فيه
ففي كلام المصنف مجاز بالنقص او ان الاسناد اليه لكونه
سببا في وصف الكلام المشتمل عليه بالابلغية والا
سناد للسبب مجاز عقلي وتلخص مما اشار اليه بقوله
والاولى الخ اختيار اثبات وانما كان اولى مع اشتماله
على الشذوذين لان مبنى الاستعاره على المبالغه
الناشئة عن دعوى الاتحاد ولا شك ان الترشيح
يقوي ذلك فيذكره تحصل كثرة المبالغه وهذا
هو الذي اشار اليه المصنف بقوله لاشتماله على
تحقيق المبالغه ولو كان من المبالغه لم تسلم دعوى
الابلغية الا ان اقتضى المقام ايراد الترشيح لا من
حيث ذاته حتى يلزم انه ابلغ دايما لان البلاغة ٥٠
معناها مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته
فيقتضي انه لو كان المقام يقتضي ايراد التجريد
لا يكون ابلغ وليس كذلك فما ادق هذا المحقق
وبقي المنافشة في الحكم على الترشيح بالافراد دايما
بانه قد يكون جملة كما تراه في نحو اطفاره لم تقلم
ودفعه ان الترشيح ليس جملة اظفاره لم تقلم بل
الاظفار المقيده بعدم التقليم ولا شك انها من
قبيل المفرد ولئن سلم فنقول انا كان ذكر الترشيح على

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)